البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية– التركية بعد انتهاء الحرب الباردة

د. علي عبد الكريم موسى*

الملخص

تعد العلاقات الاقتصادية الركيزة الأساسية في تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول، خاصة لجهة الموقع الجغرافي الذي يؤدي دوراً كبيراً في مستوى العلاقات الاقتصادية، وهذا ما يحكم بالدرجة الأولى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين روسيا وتركيا منذ زمن طويل. ويتناول البحث البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية– التركية بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال دراسة المسار التاريخي لهذه العلاقات، ودوافع تطورها بين البلدين، كما يستعرض البحث مناطق التنافس ومجالات التقارب الاقتصادي بينهما، ومستقبل هذه العلاقات في ظل استمرار الخلاف السياسي والدبلوماسي بين الطرفين.

* دكتور في كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

The Economic Dimension in Russian-Turkish relations after the End of the Cold War

Dr. Ali Abdul Karim Musa[*]

Abstract

Economic relations are the main pillar in the development of political and diplomatic relations between countries, especially in terms of the geographical location, which plays a great role in the level of economic relations. This is what governs in the first place the economic, political and cultural relations between Russia and Turkey for a long time. The research deals with the economic dimension in Russian-Turkish relations after the end of the Cold War by studying the historical course of these relations and the motives for their development between the two countries. The research also reviews areas of competition and areas of economic convergence between them, and the future of these relations in light of the continuing political and diplomatic disagreement between the two parties.

[*]Faculty of Political Sciences - International Economics Department.

المقدمة:

شكلت العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية حجر الزاوية في مسار العلاقات بين البلدين، وقد شهدت تلك العلاقات توتراً شديداً بعد الحرب العالمية الأولى، وخروج روسيا السوفييتية منتصرة في هذه الحرب وبروزها كقوة عظمى مهددة للوجود التركي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز و"الشرق الأوسط"، ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي بدأ التحول الاستراتيجي الإيجابي في العلاقات بين البلدين، ولاسيما في القضايا الإقليمية ذات البعد السياسي والاقتصادي المشترك، وقد انعكس ذلك على العلاقات الاقتصادية بينهما بعد وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى الحكم عام 2002؛ لتتحول روسيا إلى شريك تجاري مهم لتركيا مع استمرار الخلافات السياسية حول قضايا استراتيجية مهمة كالأزمة الأوكرانية والأزمة السورية. وقد ركز الطرفان على التعاون في مجال الطاقة كالنفط والغاز، وعقدت كثير من الاتفاقيات في هذا المجال، وشيدت العديد من المشاريع المشركة لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا والشرق عبر الأراضي التركية، إضافة إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات والتبادل التجاري والسياحة التي ساهمت في دعم وتطوير اقتصاد البلدين لينتقل التعاون الاقتصادي بينهما من الشريك المهم إلى أهم شريك استراتيجي.

أولاً– إشكالية وتساؤلات البحث:

تبرز إشكالية البحث في كيفية استمرار وتطور العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية على المدى البعيد، في ظل تأثر هذه العلاقات بالخلاف السياسي القديم والمتجدد حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية التي تشكل بعداً أمنياً للطرفين، وانطلاقاً من هذه الإشكالية يمكن صياغة التساؤلات الآتية:

- ما هي دوافع تطوير العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية.
- ما هو مستقبل العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية في ظل استمرار الخلافات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين.

ثانياً– أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية بين دولتين متناقضتين سياسياً، أو على الأقل لديهما وجهات نظر مختلفة في العديد من القضايا السياسية الإقليمية والدولية، ولكل منهما توجهاتها وأحلافها السياسية والعسكرية، بينما يعدان من أهم الشركاء الاقتصاديين، وتتأثر هذه الشراكة بمستجدات الأحداث السياسية "السلبية، أو "الإيجابية" في مناطق وقضايا تشكل بعداً (جيوسياسياً) وأمنياً لكل منهما.

ثالثاً– أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على:

أ– دوافع تطوير العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية.

ب– مناطق التنافس ومجالات التقارب الاقتصادي الروسي– التركي.

ت– مستقبل العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية في ظل استمرار الخلافات السياسية والدبلوماسية.

رابعاً– فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

تعد المصالح الاقتصادية الروسية– التركية المحدد الأساسي لطبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية والتفاهمات الإقليمية والدولية بين البلدين.

خامساً– منهج البحث:

اعتمد الباحث على مجموعة من المناهج التي تتوافق مع دراسة وتحليل إشكالية البحث وهي:

- المنهج التاريخي: الذي يتطلب استعراض واستقراء بعض المراحل التاريخية للعلاقات بين الدول لتحليلها وتفسيرها.
- المنهج التحليلي: الذي يتطلب التعرف على العوامل المؤثرة في التقارب بين الدول، و والتعرف على مستقبل هذا التقارب.
- المنهج المقارن: الذي يتطلب دراسة أوجه التقارب والاختلاف بين الدول، ومدى تأثير ذلك في القضايا الإقليمية والدولية.
- منهج دراسة الحالة: الذي يتطلب التعمق في موضوع الدراسة ومعرفة العوامل المؤثرة فيه، ويظهر هذا التعمق من خلال دراسة المحددات الداخلية والخارجية المتعلقة بالعلاقات بين الدول.

سادساً– حدود البحث:

االحدود الزمانية: يركز البحث على العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية بعد عام 2002 وحتى تاريخ إنجازه.

الحدود المكانية: روسيا وتركيا وبعض المناطق التي تمثل قضايا الخلاف بين البلدين.

سابعاً– تقسيمات البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية ودوافع تطورها. وتناول المبحث الثاني: التنافس والتقارب الاقتصادي الروسي– التركي. بينما تناول المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية.

المبحث الأول: مسار العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية ودوافع تطويرها

اتسمت العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية عبر المراحل التاريخية بعدم الاستقرار نظراً لتقاطعها مع المصالح السياسية والتأثير المتبادل للاقتصاد في السياسية أو العكس، ولاسيما أن تاريخ العلاقات بين الطرفين حافل بالعديد من الخلافات والصراعات السياسية حول مناطق متعددة شكلت بعداً استراتيجياً وأمنياً لهما، كآسيا الوسطى، والقوقاز، ومن بعدها منطقة "الشرق الأوسط"، ومع الخلاف السياسي والصراع التاريخي فقد عمل الطرفان على تجاوز هذه القضايا والاتجاه بقوة نحو تطوير التعاون الاقتصادي. وسوف يتناول هذا المبحث مسار العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية، ودوافع تطويرها من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مسار العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية.

المطلب الثاني: دوافع تطوير العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية.

المطلب الأول: مسار العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية.

إن أبرز ما كان يميز العلاقات السياسية والاقتصادية الروسية– التركية عبر المراحل التاريخية الطابع العدائي، ولاسيما خلال فترة الدولة العثمانية وما بعدها، فاتفاقية القسطنطينية السرية التي وقعت بين روسيا القيصرية وفرنسا وبريطانيا عام 1915، منحت المضايق التركية ومناطق من الأناضول للروس. وبعد نشوب الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 تخلى الروس عن أطماعهم التوسعية، وساندوا الحركة الوطنية التركية

بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك" عام 1919، ووقعت اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين عام 1921 التي عدت الأساس لبدء العلاقات الودية بينهما، ولكن ما إن انتهت الحرب الباردة وبرزت روسيا كقوة عظمى مهددة لاستقرار تركيا حتى بدأت العلاقات بالتوتر، ولاسيما بعد مطالبة روسيا باسترجاع بعض المناطق من تركيا، وإقامة قواعد عسكرية في منطقة المضايق البحرية، وهو الأمر الذي قوبل بالرفض التركي[1].

وهذا التوتر والصراع اللذان حكما العلاقات الروسية– التركية خلال عقود من الزمن لم يلغِ التعاون الاقتصادي بين الطرفين الذي بدأ بالتصاعد منذ عام 1936، بعد معاهدة "مونترو" التي أدت إلى بسط سيطرة الأتراك على مضيق البوسفور والدردنيل المجردين من السلاح وفقاً لتلك المعاهدة، ولكن سماح تركيا لبعض السفن الحربية الألمانية بالعبور عبر هذين المضيقين أدى إلى إعادة التوتر بينهما، وانسحاب روسيا من المعاهدة عام 1945 مطالبة باسترداد أجزاء من شرق تركيا، وهو الأمر الذي قوبل بالرفض التركي والانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952[2]. ولتستمر بعدها العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالتوسع خلال فترة الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين عبر العديد من الاتفاقيات ولاسيما في مجال الغاز الطبيعي. وانطلاقاً من إدراك الطرفين الروسي والتركي لأهمية التقارب الاقتصادي بينهما ومساهمته في تعزيز نفوذ كل منهما في آسيا الوسطى والقوقاز و"الشرق الأوسط"، بدأت العلاقات الاقتصادية تسير بوتيرة أعلى مع استمرار الخلاف الدبلوماسي أو السياسي على العديد من القضايا الإقليمية، وبالطبع كان الدافع الاقتصادي هو الأساس من وراء هذا التقارب، إذ يدرك الروس أن تركيا هي

[1] – عبد الحق حجاب، "العلاقات التركية– الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002– 2017"، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017) ص 12– 13.

[2] – عليان محمود عليان، " التوافق والصراع في العلاقات الدولية– العلاقات الروسية التركية مثالاً"، (المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2016) ص 101– 102.

الممر الرئيسي للغاز الروسي إلى أوروبا، كما أن الجانب التركي يدرك الأهمية الاقتصادية من مرور الغاز الروسي عبر أراضيها؛ لذلك استمرت العلاقات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي بين الطرفين بالنمو والازدهار إلى أن تأسس "مجلس الأعمال التركي– الروسي" عام 1991. ومن ثم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين عام 1992 التي وضعت الأسس الاستراتيجية لاستمرار تحسن العلاقات بينهما، ولتبدأ تلك العلاقات بالتصاعد، ولكن الأحداث التي جرت في الشيشان أعادت علاقتهما إلى التوتر ولاسيما بين عامي 1995– 1999، والدعم التركي للشيشان في مواجهة الروس رداً عل الدعم الروسي لحزب العمال الكردستاني[1]. لتعود بعدها العلاقات الاقتصادية إلى التحسن، ويؤسس "مجلس الأعمال الروسي– التركي" عام 2004 الذي نتج عنه التأسيس لعلاقات اقتصادية مباشرة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات خاصة في مجال الطاقة[2].

وكان لتولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا أثراً كبيراً في التقارب الاقتصادي بين الطرفين، ولاسيما بعد التوجه السياسي الذي طرحه الحزب، والذي يقوم على "التعاون بين جميع القوى الدولية"، و"العمل على إنهاء الخلافات الإقليمية"، أو "التخفيف منها" لصالح الكسب الاقتصادي الذي تمكن من خلاله الحزب من الفوز في الانتخابات البرلمانية، وتشكيل الحكومة التركية بمفرده عام 2002، وقيام رئيس الحزب "أردوغان" بزيارة روسيا خلال العام نفسه لطمأنت الروس، وتبديد مخاوفهم ولاسيما فيما

[1]– عبد الحق حجاب، "العلاقات التركية– الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002– 2017"، مرجع سابق، ص 13، 14.
[2]– عليان محمود عليان، " التوافق والصراع في العلاقات الدولية– العلاقات الروسية التركية مثالاً"، مرجع سابق، ص 103.

يتعلق بالشيشان[1]. وهكذا كان من غير الممكن لتركيا التخلي عن التعاون الاقتصادي مع روسيا مع الخلافات والتوترات السياسية التي حصلت وتحصل بين الحين والآخر[2].

وقد تضمنت الفترة (2006– 2008) تجسيداً للشراكة الاقتصادية الاستراتيجية بين الطرفين؛ ليرتفع خلالها حجم التبادل التجاري من (21,044) مليار دولار عام 2006، إلى (37,847) مليار دولار عام 2008. وكان التركيز في تلك المرحلة من التعاون على مجالات الطاقة، ولاسيما الغاز والنفط الروسي الذي تسعى روسيا لتصديره عبر تركيا، وحاجة تركيا لهذا المكون الاقتصادي المهم داخلياً وخارجياً. وقد عُدَّ هذا التعاون الأول من نوعه منذ نشوء تركيا عام 1923، لتصبح روسيا الشريك التجاري الأول لتركيا[3].

واستمرت العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية الروسية– التركية مع تجدد الخلافات السياسية تجاه العديد من القضايا الإقليمية ولاسيما التدخل الروسي في جورجيا عام 2008، فقد عارضت تركيا استيلاء الروس على جزيرة القرم. والخلاف حول الأزمة الأوكرانية، والأزمة السورية وتعارض المواقف بينهما، وكان الغاز والنفط هما المحركان الأساسيان لاستمرار هذه العلاقات، ولاسيما خلال عام 2012 الذي شهد تطوراً ملحوظاً في مسار العلاقات الاستراتيجية الاقتصادية بين الطرفين[4]. مع الأثر السياسي لإسقاط الطائرة الروسية من قبل الأتراك عام 2015 الذي انتهى بالاعتذار التركي، وبعد اتجاه روسيا لفرض عقوبات اقتصادية على تركيا، استمر التعاون الاقتصادي النشط بين

[1]– معمر فيصل خولي، "العلاقات التركية– الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل"، ط 1، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014) ص 30.
[2]– عليان محمود عليان، "التوافق والصراع في العلاقات الدولية– العلاقات الروسية التركية مثالاً"، مرجع سابق، ص 106.
[3]– معمر فيصل خولي، "العلاقات التركية– الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل"، مرجع سابق، ص 48– 50.
[4]– المرجع السابق، ص 97– 98.

الطرفين، وكان لمحاولة الانقلاب على أردوغان عام 2016 ووقوف روسيا إلى جانبه دور كبير في إعطاء العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين زخماً كبيراً[1].

ولا تزال العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية تتطور باستمرار مع الخلافات التي تحصل بين الحين والآخر حول الأحداث الجارية في سورية، ولاسيما حول الشمال السوري ومنطقة إدلب؛ إذ تقوم تركيا بدعم المجموعات الإرهابية المسلحة بشكل مباشر ضد القوات السورية، وتمنع الوصول إلى تسوية تتعارض مع أطماعها الاستعمارية العثمانية القديمة والمتجددة، بحيث وصل الأمر إلى حد المواجهة المباشرة بين القوات التركية الغازية أصلاً والقوات السورية في الشمال السوري، الأمر الذي استدعى من الجانب الروسي التدخل لوقف إطلاق النار في 5/ 3/ 2020.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول: إن العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية مستمرة بالصعود كونها تقوم على أسس استراتيجية بعيدة المدى تحقق مصالح الطرفين، ولاسيما في مجال الطاقة كالغاز والنفط ... مع الخلافات السياسية التاريخية على مناطق متعددة كآسيا الوسطى، والقوقاز و"الشرق الأوسط" التي سرعان ما تعود للاستقرار بحكم الحرص الشديد من الطرفين على استمرار العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية، وعدم تأثرها بالخلافات السياسية، وكانت الأمثلة على ذلك واضحة خاصة في الأزمة الأوكرانية، والأزمة السورية.

المطلب الثاني: دوافع تطوير العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية.

تسعى روسيا وتركيا بشكل كبير لتطوير علاقاتهما الاقتصادية ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بضمان التعاون طويل الأمد في مختلف المجالات الاقتصادية، ولاسيما في مجال

[1]– عبد الحق حجاب، "العلاقات التركية– الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002– 2017"، مرجع سابق، ص 16.

الطاقة مع الخلافات السياسية حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية. فما هي دوافع تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين؟

أولاً– الدوافع الروسية:

توجد العديد من الدوافع الاقتصادية التي تسهم في سعي روسيا لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع تركيا من أهمها[1] [2]:

1– مواجهة المخاطر الاقتصادية الحالية والمحتملة، ولاسيما بعد الأزمة مع أوكرانيا، والموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على روسيا وما نتج عن ذلك من انخفاض في أسعار النفط الروسي الذي يعد من أهم دعائم الاقتصاد الروسي.

2– النظر إلى تركيا على أنها عامل من عوامل "إعادة التوازن للاقتصاد الروسي"، ولاسيما أنه من المرجح عدم عودة العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كما كانت عليه على الأقل في الوقت القريب.

3– السعي الروسي لاستقطاب تركيا عبر العديد من الإغراءات الاقتصادية لربط المصالح التركية بمجالات استراتيجية مع روسيا، كالفضاء، والطاقة النووية، والنفط، والغاز والسياحة... بروابط وثيقة جداً بحيث يصعب على الاقتصاد التركي التخلي عنها مستقبلاً.

[1]– وحيد إنعام غلام، "تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، بغداد، د .ت) ص 56.

[2]– جيمس سلادن، وآخرون "الاستراتيجي الروسية في الشرق الأوسط"، 2017، انظر الرابط الآتي: https://www.rand.org/

4– التأثير في مواقف تركيا السياسية في آسيا الوسطى والقوقاز و"الشرق الأوسط"، وهذا ما حدث خلال موقف تركيا المحايد من الأزمة الروسية مع أوكرانيا، والتماشي – وإن كان على مضض – مع المبادرات الروسية بشأن الأزمة السورية.

5– حضور القوة؛ إذ تسعى روسيا إلى إيجاد سوق جديدة متجددة لتجارة الأسلحة، ولاسيما في منطقة غير مستقرة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً عبر المراحل التاريخية.

6– كسب المزيد من الأسواق التجارية للمنتجات والصناعات الروسية في منطقة الشرق الأوسط، ودول الاتحاد الأوروبي، وشمال أفريقيا عبر تركيا وسورية.

7– القلق الروسي من إمكانية حدوث تقارب تركي مع دول الخليج العربي المعارضة للوجود الاقتصادي والعسكري الروسي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

ثانياً– الدوافع التركية:

تعول تركيا على استمرار تطوير علاقاتها الاقتصادية الاستراتيجية مع روسيا لضمان العديد من القضايا من أهمها[1]:

1– إحداث تحول استراتيجي في مكانتها الإقليمية والدولية، وتحقيق طموحها بأن تصبح مركزاً إقليمياً للطاقة، ولاسيما في مجال نقل النفط والغاز الروسي عبر أراضيها وضمن مشاريع استثمارية إلى الاتحاد الأوروبي و"الشرق الأوسط".

2– اعتبار السوق الروسية فرصة كبيرة للمنتجين الأتراك لزيادة صادراتهم من المواد الاستهلاكية، وتغطية العجز في أوروبا، والحفاظ على السياحة الروسية المنعشة للاقتصاد التركي.

3– تعزيز الوضع التفاوضي بشأن السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، واستغلال الخلاف الروسي– الغربي للدخول بقوة وكسب الأسواق الروسية.

[1] – عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015) ص 9– 10– 11– 12.

4- تعزيز العلاقات مع دول آسيا الوسطى ذات البعد التاريخي والثقافي والوجداني مع تركيا.

5- تعزيز طموح حزب العدالة والتنمية في الاستمرار بقيادة تركيا، إذ شكلت التنمية الاقتصادية التي اتبعها الحزب دوراً كبيراً في فوزه بأغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية التركية عام 2002، وتشكيله الحكومة التركية بمفرده.

ومن أهم الدوافع التركية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع روسيا أيضاً ولاسيما بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية عام 2015، وانقلاب عام 2016[1] في تركيا:

1- الخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها تركيا بعد إسقاط الطائرة الروسية، وحدوث الأزمة مع روسيا، فقد تراجع حجم التبادل التجاري بينهما، وتوقف تدفق السياح الروس، كما جمدت مؤقتاً مشاريع استراتيجية بالنسبة لتركيا مثل مشروعي محطة "أك كويو" للطاقة النووية، و"السيل التركي" (Turkish Stream) للغاز الطبيعي اللذين يبلغ حجم الاستثمار الإجمالي فيهما 40 مليار دولار.

2- تأكيد ارتباط أمن الطاقة التركي بروسيا إلى حد كبير؛ إذ تستورد تركيا 55% من حاجتها من الغاز الطبيعي، و7% من حاجتها من النفط الروسي.

3- في ظل انكفاء تركيا على ملفاتها الداخلية، تجد أنه من المناسب تهدئة بعض الملفات الخارجية المتأزمة، وفي مقدمتها الملف السوري الذي تملك روسيا تحديداً كلمة نافذة فيه.

ويتضح مما سبق أن لكل طرف دوافعه الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تجعل من تطوير العلاقات بينهما في غاية الأهمية، إذ تسعى روسيا في علاقاتها مع تركيا

[1] – سعيد الحاج، "اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز"، 2016، انظر الرابط الآتي: http://www.turkpress.co/

لضمان البوابة الاقتصادية نحو أوروبا و"الشرق الأوسط" من جهة، والحد من الطموح التركي في آسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية. في حين تسعى تركيا لاستثمار علاقاتها مع الجانب الروسي في بناء الاقتصاد التركي الذي قد يؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية إقليمية لطالما سعت إلى تحقيقها.

المبحث الثاني: التنافس والتقارب الاقتصادي الروسي– التركي

مع تعدد مناطق التنافس الروسي– التركي، وانعكاس ذلك على مسار العلاقات السياسية والدبلوماسية، فقد ظلت العلاقات الاقتصادية بين البلدين قليلة التأثر بتلك الخلافات، وهي وإن ضعفت في بعض الأحيان بسبب خلاف سياسيي أو دبلوماسي ما لا تلبث أن تعود إلى طبيعتها بحكم حاجة الطرفين لإيجاد نوع من التكامل والتعاون الاقتصادي الاستراتيجي الذي يلبي طموحاتهما في مجالات متعددة، ولاسيما في مجال الطاقة، ويتناول هذا المبحث مناطق التنافس، ومجالات التقارب الروسي– التركي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مناطق التنافس الاقتصادي الروسي– التركي.

المطلب الثاني: مجالات التقارب الاقتصادي الروسي– التركي.

المطلب الأول: مناطق التنافس الاقتصادي الروسي– التركي.

تعددت مناطق التنافس الاقتصادي بين روسيا وتركيا وفقاً للمصالح الاقتصادية الحالية والمستقبلية بين البلدين، وعلاقة تلك المناطق بالوضع السياسي الذي يمكن أن يطرأ في ظل عدم الاستقرار السياسي في مناطق التنافس تلك. وقد تنوعت مناطق التنافس بين المناطق البرية والمنافذ البحرية، ومن أهمها:

أولاً– المناطق البرية:

أ– في آسيا الوسطى:

تعد آسيا الوسطى مجالاً حيوياً مهماً لروسيا، ومحوراً أساسياً لنفوذها الاقتصادي والسياسي، كما تعد حدوداً أمنية لها بعد شعورها بإمكانية تعرضها لتهديدات أمنية بسبب عدم الاستقرار السياسي، وتنامي الحركات الانفصالية في وسط آسيا، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001. وقد سعت روسيا لعقد التحالفات مع دول آسيا الوسطى بهدف الحفاظ على نفوذها في تلك المنطقة، وعلى إرثها السابق، والاستفادة من المصادر الطبيعية، ولاسيما المخزون الاستراتيجي الهائل من النفط والغاز. أما بالنسبة لتركيا فإنها تعد دول آسيا الوسطى امتداداً ديموغرافياً لها انطلاقاً من الإرث التاريخي والديني لفترة الإمبراطورية العثمانية، ولكون تلك المنطقة تشكل جزءاً من الأمن والدور الإقليمي لتركيا إضافة إلى احتوائها على مخزون هائل من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز؛ ولكونها سوقاً لتصريف المنتجات التركية؛ لذلك تعمل تركيا باستمرار على إعادة تقوية نفوذها في تلك المنطقة[1].

ب– في القوقاز:

تعد منطقة القوقاز من المناطق الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الخارجية الروسية كونها تصلها بالبحر الأسود، ومنه البحر المتوسط، كما أنها من أغنى مناطق العالم بمصادر الطاقة، فقد مثلت القوقاز في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إحدى مناطق التنافس الروسي– التركي، ولاسيما (جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان)، إلا أنه منذ تولي الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الحكم في روسيا عام 2000، وتولي "رجب طيب

[1] – عبد الحق حجاب، "العلاقات التركية– الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002– 2017"، مرجع سابق، ص 22، 24، 25.

أردوغان" رئاسة الحكومة التركية في عام 2002، انتهج البلدان سياسة تعاونية ، واتفقا على بناء شراكة متعددة الأبعاد بينهما في تلك المنطقة الحيوية[1].

وقد وظفت روسيا الورقة الاقتصادية في استراتيجيتها للتعاون مع تلك الدول، ولاسيما في مجال النفط والغاز. وتعد روسيا أن من يتحكم بالقوقاز سيتمكن من التحكم بجميع عوامل النفوذ الاقتصادي في تلك المنطقة. أما تركيا فقد بدأت بالبحث الجدي عن علاقات اقتصادية استراتيجية مع دول القوقاز ولاسيما بعد عام 2002، وأصبحت تتعامل مع تلك الدول على مبدأ "الشريك"، آخذة بالحسبان أهمية الاستقرار في المنطقة؛ لاستمرار تدفق إمدادات الطاقة عبر أراضيها إلى أوروبا. ومن هذا المنطلق أدخلت تركيا روسيا شريكاً في خط أنابيب "نابوكو" لنقل الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين إلى تركيا، ومن ثم أوروبا مع المعارضة الغربية[2].

ت- في "شرق المتوسط":

تعد منطقة شرق المتوسط من أهم المناطق في الاستراتيجية الاقتصادية الروسية الخارجية، ولاسيما في مجال الطاقة وتجارة السلاح؛ لكون تلك المنطقة تضم دولاً تشترك مع روسيا بعلاقات اقتصادية وسياسية تاريخية، فتركيا هي إحدى المنافذ للوجود الروسي الاقتصادي القوي في تلك المنطقة وإرساء مكانتها ودورها كقوة اقتصادية وسياسية، وإن أي صراع في "شرق المتوسط" سوف يؤثر في نشاطها الاقتصادي؛ لذلك كان لا بد من التوافق الاقتصادي مع الجانب التركي، ولاسيما أنه يمكن لتركيا من خلال سياستها "الناعمة" في منطقة شرق المتوسط تهديد المصالح الاستراتيجية لروسيا، فروسيا تعاني من مشكلة جيوسياسية في تلك المنطقة التي لا تشكل نموذجاً يحتذى به "ما عدا سورية،

[1] – روديريك باركيز، "الصدام القادم: مستقبل التنافس الروسي – التركي على منطقة القوقاز"، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019) انظر الرابط الآتي: https://futureuae.com/

[2] – عبد الحق حجاب، "العلاقات التركية– الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002– 2017"، مرجع سابق، ص 22، 25.

ولا تتقاسم عناصر ثقافية أو جغرافية مثل تركيا في المنطقة، وهذا يؤثر في الوجود الاقتصادي الروسي، ولاسيما في مجال الطاقة وتجارة السلاح. وفي المقابل تمتلك روسيا عناصر قوة اقتصادية يمكن من خلالها التأثير في معارضة تركيا للسياسة الاقتصادية الروسية في شرق المتوسط من خلال المقايضة بالغاز الروسي، أو الضغط عليها في منطقة آسيا الوسطى، والقوقاز، أو تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع المنافس القوي لتركيا في شرق المتوسط؛ وهي إيران[1]. فالوصول الروسي لتلك المنطقة يعني الوصول إلى البحر المتوسط ، ومن ثم شمال أفريقيا، (كالجزائر، ومصر، وليبيا...). وتأتي روسيا في مقدمة البلدان التي جعلت شرق المتوسط هدفاً تريد الوصول إليه، وتتبوأ سياسات الطاقة وتجارة السلاح مكاناً مهماً في الاستراتيجية التي تتبعها روسيا في تلك المنطقة. وقد تأثرت هذه السياسات مباشرة بالعلاقة التي طورتها روسيا مع القوى الإقليمية؛ إذ بنت تقارباً مهماً مع سورية وإيران[2].

ثانياً– المنافذ البحرية:

أ– البحر الأسود:

يتمتع البحر الأسود بأهمية استراتيجية اقتصادية وعسكرية كبيرة بالنسبة لروسيا وتركيا، إذ يعد منفذ روسيا البحري نحو أوكرانيا، ومنه تنفذ إلى أوروبا الشرقية، وبقية دول العالم. كما يعد البحر الأسود منطقة اقتصادية استراتيجية لتركيا، وهي المطلة عليه مباشرة، وتسيطر على مضايقه بموجب اتفاقية "مونترو" الدولية عام 1936، ولكنها لا تستطيع إغلاق تلك المضايق إلا في حالة الحرب وبموجب تلك الاتفاقية[3].

[1]– وحيد إنعام غلام، "تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص 48.

[2]– جاغتاي أوزدمير، "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط: الدور الروسي"، (دورية رؤية تركية، 2018) ص 37. انظر الرابط الآتي: https://rouyaturkiyyah.com/

[3]– عليان محمود عليان، " التوافق والصراع في العلاقات الدولية– العلاقات الروسية التركية مثالاً"، مرجع سابق، ص 114.

ب– بحر قزوين:

بدأ الحديث عن إمكانية تحول بحر قزوين إلى منطقة اقتصادية استراتيجية على الساحة الدولية ولاسيما في مجال الطاقة، بعد التوقعات التي أظهرت من خلالها الأبحاث أن الاحتياطيات الموجودة في بحر قزوين تساوي الاحتياطيات الموجودة في الخليج العربي؛ لذلك تسعى روسيا للسيطرة على تلك المنطقة للسيطرة والتحكم في مواردها الاقتصادية الكبيرة. وبالمقابل يعد بحر قزوين منطقة اقتصادية استراتيجية بالنسبة لتركيا مع عدم اشتراكها في حدوده البحرية، إلا أنها ترتبط بمصالح وروابط تاريخية واقتصادية مع الدول المحيطة به، وتسعى جاهدة لأن تكون ممراً لمصادر الطاقة القادمة منه، ومن آسيا الوسطى والمتجهة نحو أوروبا عبر سلسلة من الأنابيب التي تجعل منها لاعباً سياسياً واقتصادياً مهماً في تلك المنطقة[1].

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول: إنه مع تعدد مناطق التنافس الاقتصادي الاستراتيجي البرية منها والبحرية بين الطرفين والغنية بالموارد الطبيعية، فإن إمكانية تعرض تلك المناطق لتوترات سياسية ومخاطر أمنية مستقبلية يحتم عليهما الاتجاه نحو المزيد من التقارب لضمان استقرار مناطق التنافس تلك من جهة، وضمان استمرار علاقاتهما الاقتصادية الاستراتيجية من جهة ثانية.

المطلب الثاني: مجالات التقارب الاقتصادي الاستراتيجي الروسي– التركي.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أصبحت تركيا محطة اقتصادية مهمة لروسيا، ويتضح ذلك من حجم التبادل التجاري المتزايد مع استمرار التنافس السياسي على خلفية الأحداث الجارية في "الشرق الأوسط" والقوقاز ولاسيما بعد وصول "بوتين" وأردوغان" إلى السلطة؛

[1] – المرجع السابق، ص 116.

إذ أصبح مبدأ البراغماتية سيد الموقف في العلاقات بين الطرفين[1]. وقد تركز التعاون الاقتصادي الروسي– التركي في العديد من المجالات الاستراتيجية التي تسهم في تحقيق الازدهار والتكامل الاقتصادي في البلدين، وكان التنسيق المشترك في مجال الطاقة من أهم المشاريع الاقتصادية نظراً لحاجة البلدين للوصول إلى التكامل في تسويق هذا المنتج الاستراتيجي المهم، فروسيا تعد من أوائل دول العالم في إنتاج الغاز الطبيعي، وتركيا هي الممر الأهم لتسويقه إلى مناطق مختلفة من العالم خاصة دول الاتحاد الأوروبي و"الشرق الأوسط". كما أن التركيز على مجال الطاقة لا يعني إغفال المجالات الأخرى التي جعلت من التعاون الاقتصادي بين البلدين أمراً في غاية الأهمية، وأن تعرضه لأي انتكاسة سوف يفقد البلدين كثيراً من المزايا الاقتصادية المؤثرة بالفعل في تطور اقتصادهما، وقد شكلت الزيارة التي قام بها الرئيس أردوغان لموسكو عام 2016 ، ومن ثم زيارة الرئيس بوتين لأنقرة في العام نفسه تحولاً مهماً في العلاقات بين البلدين نحو المزيد من التقارب والتعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني مع استمرار التباين تجاه العديد من المواقف الإقليمية ولاسيما الموقف من الأزمة السورية[2]. ومن أهم مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين:

أولاً– في مجال الطاقة:

يعد هذا المجال من أهم مجالات التعاون الاقتصادي والاستراتيجي بين روسيا وتركيا، فقد اتفق على بناء خط أنابيب الغاز "السيل التركي" بتكلفة تصل إلى 12 مليار دولار، كما اتفق على آلية لخفض سعر الغاز الطبيعي لتركيا التي تعدُّ ثاني أكبر مشترٍ

[1]– نردين حسن الميمي، "الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية– الثوابت والمتغيرات"، رسالة ماجستير، (جامعة بير زيت، فلسطين، 2011) ص 140.

[2]– أحمد سعيد نوفل، وآخرون، "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية –التركية ودور تركيا الإقليمي"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني عشر، 2016. ص 18.

للغاز الروسي بعد ألمانيا؛ إذ بلغت مشترياتها من عملاق الغاز الروسي "غازبروم" في عام 2015 ما يقارب من 27 مليار متر مكعب. وبتحقيق مشروع "السيل التركي"، تصل تركيا إلى طموحاتها في أن تصبح مركزاً إقليمياً لعبور الغاز، وستجني رسوم ترانزيت الغاز الروسي المورد إلى أوروبا. أما بالنسبة لروسيا فبإمكانها الحد من اعتمادها على أوكرانيا في ترانزيت الغاز مع تركيا بعد أن بلغ التوتر بين البلدين مرحلة المواجهة المسلحة غير المباشرة. وتورد روسيا حالياً الغاز إلى تركيا عبر خط "السيل الأزرق" الذي تم تشغيله مطلع القرن الحالي[1]. ويمر هذا الخط عبر قاع البحر الأسود لتجنب المرور عبر دولة ثالثة، وتكمن أهميته في قدرته على نقل 50 % من إجمالي صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلى تركيا، وقد تعرض الخط لانتكاسة قوية بعد الصدامات التي وقعت بين روسيا وأوكرانيا عام 2006– 2009، وعام 2014 التي أدت لانقطاع في إمداد الغاز إلى أوروبا لكون أوكرانيا هي الممر الأساس لهذه الأنابيب[2]. وستحقق روسيا من هذا المشروع مكاسب جيوسياسية كبيرة؛ إذ سيكون عبارة عن رسالة قوية إلى الغرب بأن روسيا لم تعد في عزلة دولية، وأنها وجدت بديلاً لمشروع "السيل الجنوبي" الذي كان من المقرر أن يمر عبر أراضي كل من بلغاريا وصربيا وهنغاريا الذي تعثر نهاية عام 2014 بعد معارضة بلغاريا بحجة عدم امتثاله لمعايير الطاقة الأوروبية، مما دفع روسيا للتخلي عنه والاستعاضة بـ "السيل التركي[3]. ويبين الجدول الآتي واردات الغاز الطبيعي الروسي (المقدرة بوحدة مليار متر مكعب) خلال الأعوام 2014– 2017[4]:

[1]– رامي القليوبي، "التقارب الروسي– التركي: 5 منافع اقتصادية وأهداف جيوسياسية"، 2016، انظر الرابط الآتي: https://www.alaraby.co.uk/

[2]–عليان محمود عليان، " التوافق والصراع في العلاقات الدولية– العلاقات الروسية التركية مثالاً"، مرجع سابق، ص 106.

[3]–رامي القليوبي، "التقارب الروسي– التركي: 5 منافع اقتصادية وأهداف جيوسياسية"، مرجع سابق.

[4]–ديميتاربيشيف، "تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية"، (منتدى الشرق، إسطنبول، تركيا، 2018) ص 12. عن المعهد الإحصائي التركي. انظر الرابط الآتي: https://research.sharqforum.org/

العام	2014	2015	2016	2017
الكمية	27,3	26,6	24,76	29

المصدر: ديميتاربيشيف، "تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية"، (منتدى الشرق، إسطنبول، تركيا، 2018) ص 12. عن المعهد الإحصائي التركي.

ثانياً– في المجال النووي:

يتطلع البلدان إلى التعاون في المجال النووي من خلال السعي لبناء مشروع نووي مشترك يتمثل بمحطة "أك كويو" النووية التي تعد أول محطة نووية في تركيا يمكن أن تغطي حاجتها المتزايدة من الطاقة الكهربائية، ومن المتوقع أن يتم تشغيل الوحدة الأولى من المحطة عام 2023 ن واستكمال بنائها عام 2026، وتملك روسيا حالياً 100% من أسهم شركة "محطة" أك كويو" النووية، وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 20 مليار دولار[1]. وقد منحت محطة "أك كويو" النووية وضعاً استثمارياً استراتيجياً[2].

ثالثاً– في مجال الاستثمار والتبادل التجاري:

تعد روسيا وتركيا من أهم الشركاء الاقتصاديين، وكان لتأسيس مجلس الأعمال الروسي– التركي عام 2004، أثر كبير في إقامة العلاقات الاقتصادية المباشرة بين المؤسسات في البلدين، إذ وصل حجم الاستثمارات الروسية المباشرة في تركيا في بداية ذلك العام 755 مليون دولار، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يقارب 11 مليار دولار نهاية العام نفسه ليرتفع إلى 34 مليار دولار عام 2005[3]. وبلغت الاستثمارات التركية في روسيا عام 2008 نحو 7 مليارات دولار، وكان معظمها في مجال البناء،

[1]–رامي القليوبي، "التقارب الروسي– التركي: 5 منافع اقتصادية وأهداف جيوسياسية"، مرجع سابق.

[2]– عروة درويش، "التقارب الروسي التركي... الطاقة ومصالح أخرى، حزب الإرادة الشعبية، سورية، 2018، انظر الرابط الآتي: http://kassioun.org/

[3]– عبد الحق حجاب، "العلاقات التركية– الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002– 2017"، مرجع سابق، ص 39.

والمواد الغذائية، والزجاج، والصناعات الإلكترونية، في حين بلغت الاستثمارات الروسية في تركيا 4 مليارات دولار للعام 2008، والعام 2012، وتركزت معظمها في مجال الطاقة ومشاريع الاتصالات[1]. ومع الخلافات الدبلوماسية التي تظهر بين الحين والآخر بين الطرفين، ولاسيما على خلفية الأزمة السورية ، فقد استمرت العلاقات الاقتصادية بالتطور بحيث وصل حجم المعاملات الاقتصادية بين البلدين إلى 100 مليار دولار عام 2015[2]. وارتفع حجم الواردات التركية من روسيا عام 2018 ليصل إلى 18,6 مليار دولار، ووصل حجم الصادرات التركية لروسيا ما يقارب من 3,4 مليار دولار للعام نفسه[3]. ويمثل الجدول الآتي حجم التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بين روسيا وتركيا خلال الفترة من الأعوام 2010– 2015 (مليار دولار)[4]:

السنة	حجم التبادل التجاري	صادرات	واردات
2010	26,2	4,6	21,6
2011	33,3	6,3	27
2012	34,2	7,8	26,4
2013	33	6	27
2014	31,2	5,9	25,3
2015	18,5	2,7	15,8
2023	الهدف 100		

المصدر: شاناز حكيم محمد وديلان غفور صالح، "تطور حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا وأثره على النمو الاقتصادي للبلدين خلال المدة (1989– 2015)، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، 2017) ص 184.

[1]– معمر فيصل خولي، "العلاقات التركية– الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل"، مرجع سابق، ص 49– 50.

[2]– مثنى فائق مرعي، عبد العليم فاضل وادي، "العلاقات الروسية– التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط– دراسة في التأثير والتأثر"، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، د . ت) ص 122.

[3]– زاهر البيك "بالأرقام.. شراكة اقتصادية متسارعة بين تركيا وروسيا"، 2020، انظر الرابط الآتي: https://albony.net/

[4] – شاناز حكيم محمد و ديلان غفور صالح، "تطور حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا وأثره على النمو الاقتصادي للبلدين خلال المدة (1989– 2015)، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، 2017) ص 184.

رابعاً– المنتجات الزراعية:

بالتعاون الاستراتيجي القائم بين روسيا وتركيا تضمن المنتجات الزراعية التركية سوقاً مهمة بحجم روسيا التي يبلغ عدد سكانها 146 مليون نسمة، بينما ستقلل زيادة عرض هذه المنتجات في روسيا من مخاطر التضخم للسلع الاستهلاكية التي واجهتها روسيا منذ دخولها حرب العقوبات الاقتصادية مع الغرب في صيف عام 2014. فمنذ الرد الروسي على العقوبات الغربية بحظر استيراد المواد الغذائية من بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واجهت روسيا أعلى معدلات تضخم منذ سنوات، فقد بلغت نسبة التضخم 11,4% في عام 2014 ، و12,9% في عام 2015؛ وهو أعلى مستوى منذ عام 2008[1].

خامساً– في المجال السياحي:

حظي الاقتصاد السياحي بدور كبير في زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين، إذ بلغ عدد السياح الروس إلى تركيا في عام 2008 حوالي 2،8 مليون سائح، ليرتفع بشكل لافت في عام 2012، ولاسيما بعد تخفيف الرسوم الجمركية بين البلدين، وإلغاء تأشيرة الدخول بينهما[2]. وقد تعرض الاقتصاد السياحي التركي لنكسة قوية بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية عام 2015، لتعود تركيا إلى الوجهة الأولى للسياحة الروسية بعد الاعتذار التركي. وبحسب وزارة السياحة التركية، فإن عدد السياح الروس القادمين إلى تركيا بلغ قبل نهاية عام 2019 حوالي 6,8 ملايين، وهو ما يمثل 14% من إجمالي السياح القادمين إلى تركيا خلال عام 2018، والبالغ 42 مليوناً[3].

[1]– رامي القليوبي، "التقارب الروسي– التركي: 5 منافع اقتصادية وأهداف جيوسياسية"، مرجع سابق.

[2] – معمر فيصل خولي، "العلاقات التركية– الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل"، مرجع سابق، ص 97– 98.

[3] – زاهر البيك "بالأرقام.. شراكة اقتصادية متسارعة بين تركيا وروسيا"، 2020، انظر الرابط الآتي: https://albony.net/

سادساً– في مجال البناء:

كان التعاون في قطاع البناء الأقل تضرراً من جراء أزمة إسقاط الطائرة الروسية عام 2015 نظراً لقيام روسيا باستبعاد مجموعة كبيرة من الشركات التركية من قائمة العقوبات في ظل الاستعجال لاستكمال بناء المنشآت الروسية استعداداً لبطولة العالم لكرة القدم التي استضافتها روسيا في عام 2018[1].

ويتضح مما سبق تعدد مجالات التعاون والتقارب الاقتصادي والاستراتيجي بين الطرفين الروسي والتركي في جميع المجلات ولاسيما في مجال الطاقة الذي يعد أحد أهم المكاسب لاقتصاد البلدين، إذ تسعى تركيا لأن تكون مركزاً إقليمياً ودولياً لتصدير الغاز الروسي إلى أوروبا ومن ثم تحقق ريعاً اقتصادياً مهماً من خلال عبوره الأراضي التركية باتجاه أوروبا، مقابل الحرص الروسي على ضمان تدفقه في ظل استمرار التوتر مع أوكرانيا. وهكذا فإن التوترات التي حصلت وتحصل بين الفينة والأخرى في مسار العلاقات السياسية بين البلدين سرعان ما تتلاشى لصالح استمرار التطبيع الاقتصادي والاستراتيجي.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية

لا شك أن العلاقات الروسية– التركية تمر بمراحل صعبة في بعض الأحيان، نتيجة لما يشهده جوارهما الجغرافي في آسيا الوسطى، والقوقاز، و"الشرق الأوسط" من تحولات جيوبوليتيكية قد تؤدي إلى تضارب في مصالحهما الاقتصادية الاستراتيجية، ويدرك الطرفان هذا الأمر؛ لذلك يحاولان تخفيف حدة التوترات عن طريق التفاهمات السياسية الآنية تارة، والمرحلية تارة أخرى للحفاظ على استمرار تطوير علاقاتهما الاقتصادية

[1] – رامي القليوبي، "التقارب الروسي– التركي: 5 منافع اقتصادية وأهداف جيوسياسية"، مرجع سابق.

الاستراتيجية، وعليه فهناك احتمالان تحددهما العوامل المؤثرة في مسار هذه العلاقات. ويتناول المبحث هذين الاحتمالين من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: التوتر في العلاقات الاقتصادية.

المطلب الثاني: التصاعد في العلاقات الاقتصادية.

المطلب الأول: التوتر في العلاقات الاقتصادية.

هناك العديد من القضايا التي يمكن أن تحدث المزيد من التوتر في العلاقات السياسية الروسية– التركية، وتنعكس بشكل أو بآخر على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ومن أهم تلك القضايا:

أولاً– الأزمة السورية:

مع التقارب السياسي المعلن بين روسيا وتركيا فقد ظهرت العديد من الخلافات السياسية والعسكرية بين الطرفين التي كان لها تأثيراً مباشراً في العلاقات الاقتصادية بينهما، ولاسيما في سورية، فما حدث بعد إسقاط تركيا للطائرة العسكرية الروسية من قطيعة اقتصادية يؤكد أن علاقاتها الاقتصادية يحكمها مسار العلاقات السياسية، والمواقف التي يمكن أن تتخذها تركيا حيال المستجدات المستقبلية على الساحة السورية، وبشكل خاص استمرار العلاقة التركية مع المجموعات الإرهابية المسلحة، والتهديد المستمر للوجود الروسي في سورية، مما يؤكد أن استمرار الخلاف السياسي بين الطرفين يمكن أن يتطور إلى خلاف اقتصادي في المستقبل.

ثانياً– العلاقات التركية– الأمريكية:

ما يثير المخاوف الروسية أيضاً التصاعد المستمر في العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التركية– الأمريكية، واستمرار التأثير الأمريكي في القرار السياسي التركي نظراً لارتباط مصالحهما في العديد من المناطق والقضايا التي لا تزال مثار جدل

في العلاقات الروسية التركية، كآسيا الوسطى، و"الشرق الأوسط"، ولاسيما الموقف من الأزمة الروسية– الأوكرانية والموقف الحيادي الذي اتخذته تركيا "مرغمة" لحماية مصالحها الاقتصادية مع روسيا، والموقف من الأزمة السورية ... والتقاء المصالح التركية– الأمريكية في العديد من القضايا المتعلقة بهذه الأزمة. فالعلاقات التركية– الأمريكية متقاربة بشكل كبير سياسياً واقتصادياً، بينما لا تزال العلاقات التركية– الروسية متقاربة اقتصادياً ومتناقضة سياسياً.

ثالثاً– النزاع الأرمني– الأذربيجاني:

أحيا النزاع بين أرمينيا وأذربيجان التنافس الروسي–التركي في تلك المنطقة الذي كان خامداً بعد التطور في العلاقات الجيواقتصادية المتبادلة بين البلدين، ولاسيما بعد الموقف التركي المنحاز بقوة لأذربيجان والتعزيزات العسكرية التركية الهادفة لتأجيج الصراع التي وضعت روسيا في موقف حرج على اعتبار أنها الحكم بين الطرفين الأرميني والأذربيجاني منذ سنوات عديدة، وإن اتخاذها موقفاً صريحاً تجاه أحد الطرفين قد يضر بمصالحها الاقتصادية، وعليه فإن فض النزاع بالطرق السلمية قد يكون المسار المفضل في الوقت الراهن بالنسبة لروسيا. لكن التدخل التركي المباشر في النزاع سيشكل مصدر قلق لروسيا خاصة في حال هزيمة أرمينيا عسكرياً، مما يسمح بتقوية النفوذ التركي وإتاحة المجال أمام تركيا؛ لأن تؤدي دوراً محورياً في المنطقة لتصبح على قدم المساواة مع روسيا، ومن ثم تعزيز مكانتها في جنوب القوقاز، وتحقيق الحلم التركي، وهذا لن تسمح به روسيا[1].

وبناءً على ما سبق يمكن القول إنه مع تعدد القضايا الخلافية السياسية والأمنية بين روسيا وتركيا في العديد من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للبلدين، فإن تعدد

[1] – هدى الحسيني، " معركة قره باغ وجه آخر للتنافس التركي . الروسي"، (الشرق الأوسط– جريدة العرب الدولية)، 2020. انظر الرابط الآتي: https://aawsat.com/home/article

مجالات التعاون الاقتصادي والسعي نحو تعزيزها، كفيل بإزالة كل العقبات السياسية أو الأمنية، أو على الأقل تجاوزها بأقل الخسائر حرصاً على المصالح الاقتصادية للبلدين بالدرجة الأولى. وستحدد مجريات النزاع المواقف الحقيقية للطرفين الروسي والتركي وشكل التعاون السياسي والاقتصادي والأمني المرتقب، مع العلم أن التهدئة ربما ستكون هي الأرجح حفاظاً على المستوى المتميز للعلاقات الاقتصادية الاستراتيجية بينهما.

المطلب الثاني: التصاعد في العلاقات الاقتصادية.

انطلاقاً من المواقف الروسية المعلنة منذ بدء الأزمة السورية والمحادثات التي جرت بين الطرفين الروسي والتركي حول ذلك، والتي كانت في الغالب تنتهي بالتوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين، وما نتج عن الخلاف بعد إسقاط تركيا للطائرة الروسية وانعكاساته الاقتصادية على الطرفين، فإنه من المرجح أن الخلافات السياسية بينهما لن يكون لها تأثير مباشر في استمرار التصاعد في العلاقات الاقتصادية التي وصلت لمراحل يمكن وصفها بالاستراتيجية خاصة في مجالات الطاقة والنفط والغاز والسياحة[1].

ومن الواضح أن تركيا تسعى من خلال موقعها الجغرافي وعلاقاتها السياسية الإقليمية والدولية لأن تصبح محطة تخزين استراتيجي للطاقة، وخصوصاً الغاز الطبيعي، فقد قامت بالتعاون مع روسيا للسير بخطوات كبيرة بهذا الاتجاه، وشرعت في استثمارات ومشاريع عملاقة، منها ما أُنتهي منه ومنها ما هو قيد التنفيذ، وقد أدت هذه المشاريع المشتركة ذات الطابع الاستراتيجي دوراً مهما في التقارب الاقتصادي والسياسي بينهما، ومن الواضح أيضاً أن الروس يستخدمون الاقتصاد كورقة مقايضة سياسية مع

[1] – مروة نظير، "مألات الاشتباك الروسي– التركي في معركة إدلب"، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020)، انظر الرابط الآتي: https://futureuae.com/

تركيا، مثل منعهم شركات السياحة الروسية من تنظيم رحلات لتركيا عقب أزمة المقاتلة الروسية[1].

وعليه يمكن القول إن أهم النقاط التي تجعل العلاقات الاقتصادية المستقبلية الروسية– التركية في تصاعد مستمر هي:

- تعد روسيا أهم مورد للغاز الطبيعي لتركيا ومنها نحو الاتحاد الأوروبي و"الشرق الأوسط".
- تمثل تركيا سابع شريك تجاري لروسيا، وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا.
- تعد تركيا الوجهة الأولى للسياح الروس.
- وجود مستقبل لتبادل تجاري استراتيجي بين الطرفين.
- وجود تعاون كبير في مجال الطاقة الكهربائية.
- تشارك روسيا في بناء أول محطة نووية في تركيا في مدينة مرسين.
- وجود تعاون نشط في مجالي بناء سفن الشحن، والنقل البحري.

وقياساً على ما سبق فإنه من الصعب التكهن بإمكانية حدوث صراع بين البلدين في المستقبل القريب مع الخلافات السياسية حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية، مع التأكيد على وجود تنافس بينهما يتم فيه توظيف جميع أدوات النفوذ المتاحة، الاقتصادية منها، والسياسية، والدينية، والثقافية، والجغرافية.

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن العلاقات الروسية التركية وصلت إلى ذروة غير مسبوقة من التعاون مع بداية القرن الحادي والعشرين، وبشكل خاصة مع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002، وتحول الطرفين إلى "مفتاح للأمن والاستقرار في منطقة

[1]– محمود عثمان، "العلاقات التركية الروسية بين ضغوط الواقع وتطلعات المستقبل (مقال تحليلي)"، 2018، انظر الرابط الآتي: https://www.aa.com

آسيا الوسطى والقوقاز "و"الشرق الأوسط"، مع وجود عناصر توتر كبيرة في قضايا سياسية ودبلوماسية يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر في مسار تطور العلاقات الاقتصادية، ولكن الطرفين يسعيان بشكل دائم للتخفيف من هذه الخلافات عن طريق التفاهمات الآنية أو المرحلية حرصاً على مصالحهما الاقتصادية المشتركة من جهة التي وصلت إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في مجالات اقتصادية مهمة كالنفط والغاز، ولاستغلال تلك العلاقة الاقتصادية في التأثير بمواقف وقضايا إقليمية ودولية من جهة أخرى، ليبقى خيار التهدئة واحتواء الأزمات هو السيناريو الأفضل للطرفين، في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المناطق التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي في علاقاتهما الاقتصادية ولاسيما في منطقة "الشرق الأوسط". وانطلاقاً مما سبق وفي ضوء تساؤلات البحث وفرضيته، فقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أ- تعد المصالح الاقتصادية الروسية- التركية من أهم الدوافع والمحددات لاستمرار تطور العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات التي يمكن من خلالها التوصل إلى حلول أو تفاهمات سياسية ودبلوماسية وأمنية في قضايا إقليمية ودولية تهم الطرفين.

ب- من المتوقع استمرار العلاقة الاقتصادية المتميزة بين روسيا وتركيا على الأقل في المدى المنظور، نظراً لتشعب مصالحهما الاقتصادية وتعدد مجالاتها ومشاريعها ومخططاتها المستقبلية، والظروف التي يمكن أن تلحق بالطرفين في حال حدوث توتر أو صراع بينهما.

ت- من المتوقع استمرار حالة التنافس "الضمني" بين الطرفين، نظراً لتخوف كل طرف من إضعاف الطرف الآخر في مناطق جغرافية وقضايا إقليمية تعد من أهم ما يميز مكانتهما السياسية والاقتصادية.

ث– استمرار سعي كل من روسيا وتركيا لإيجاد مركز وموقع اقتصادي وسياسي وعسكري في آسيا الوسطى، والقوقاز، و"الشرق الأوسط"، أو إحداث تحول استراتيجي في مكانتهما الإقليمية، في إطار ما يمكن تسميته بـ "حضور القوة".

وفي ضوء هذه النتائج فإنه يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية الروسية– التركية ستبقى حجر الزاوية والمحدد الرئيسي في تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية، وهكذا تمت الإجابة عن تساؤلات البحث وثبتت صحة فرضيته.

المراجع

أولاً- الكتب:

1-معمر فيصل خولي، "العلاقات التركية- الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل"، ط 1، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014).

ثانياً- المجلات العلمية:

2- مثنى فائق مرعي، عبد العليم فاضل وادي، "العلاقات الروسية- التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط- دراسة في التأثير والتأثر"، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، د . ت).

3- وحيد إنعام غلام، "تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، د .ت).

ثالثاً- الأبحاث العلمية:

4- أحمد سعيد نوفل وآخرون من "فريق الأزمات العربي"، "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية –التركية ودور تركيا الإقليمي"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني عشر، 2016.

5- ديميتاربيشيف، "تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية"، (منتدى الشرق، إسطنبول، تركيا، 2018) عن المعهد الإحصائي التركي. انظر الرابط الآتي: https://research.sharqforum.org/

6- روديريك باركيز، "الصدام القادم: مستقبل التنافس الروسي – التركي على منطقة القوقاز"، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019) انظر الرابط الآتي: https://futureuae.com/

7– شاناز حكيم محمد وديلان غفور صالح، "تطور حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا وأثره على النمو الاقتصادي للبلدين خلال المدة (1989– 2015)، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، 2017).

8– عليان محمود عليان، " التوافق والصراع في العلاقات الدولية– العلاقات الروسية التركية مثالاً"، (المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2016).

9– عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015).

10– مروة نظير، "مآلات الاشتباك الروسي– التركي في معركة إدلب"، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020)، انظر الرابط الآتي: https://futureuae.com/

رابعاً– الأطروحات العلمية:

11– عبد الحق حجاب، "العلاقات التركية– الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002– 2017"، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017).

12– نردين حسن الميمي، "الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية– الثوابت والمتغيرات"، رسالة ماجستير، (جامعة بير زيت، فلسطين، 2011).

خامساً– المواقع الإلكترونية:

13– جاغتاي أوزدمير، "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط: الدور الروسي"، (دورية رؤية تركية، 2018). انظر الرابط الآتي: https://rouyaturkiyyah.com/

14– جيمس سلادن، وآخرون "الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"، 2017، انظر الرابط الآتي: https://www.rand.org/

15- رامي القليوبي، "التقارب الروسي- التركي: 5 منافع اقتصادية وأهداف جيوسياسية"، 2016، انظر الرابط الآتي: https://www.alaraby.co.uk/

16- زاهر البيك "بالأرقام.. شراكة اقتصادية متسارعة بين تركيا وروسيا"، 2020، انظر الرابط الآتي: https://albony.net/

17- سعيد الحاج، "اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز"، 2016، انظر الرابط الآتي: http://www.turkpress.co/

18- عروة درويش، "التقارب الروسي التركي... الطاقة ومصالح أخرى، حزب الإرادة الشعبية، سورية، 2018، انظر الرابط الآتي: http://kassioun.org/

19- محمود عثمان، "العلاقات التركية الروسية بين ضغوط الواقع وتطلعات المستقبل (مقال تحليلي)"، 2018، انظر الرابط الآتي: https://www.aa.com

20- هدى الحسيني، " معركة قره باغ وجه آخر للتنافس التركي -الروسي"، (الشرق الأوسط- جريدة العرب الدولية)، 2020. انظر الرابط الآتي https://aawsat.com/home/article

تاريخ ورود البحث: 2020/8/31
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/1/26